الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الملتقى الاقتصادي الدولي الأول عبر تقنية التحاضر عن بعد بعنوان:

الربا من الأزمات الدورية إلى الحلول المالية الإسلامية

المدرسة العليا للمحاسبة والمالية بقسنطينة

يوم 26 سبتمبر 2022

مداخلة بعنوان:

محددات الاستقرار المالي في النظام المالي الإسلامي

ضمن المحور الرابع المعنون ب: حلول الربا

الأستاذ: عبد الناصر براني **الرتبة العلمية: أستاذ محاضر** **الجامعة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية** **البريد الإلكتروني:** **nacer_b23@yahoo.fr**	**الطالبة: زينب بوهراوة** **الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه** **الجامعة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية** **البريد الإلكتروني:** **zaineb.bouhraoua@gmail.com**

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح وبيان أهم المحددات والضوابط التي تحقق الاستقرار المالي كونه أصبح هدفا متزايد الأهمية وجب المحافظة عليه، وخاصة بعد بيان هشاشة النظام التقليدي وتسببه في حدوث أزمات مالية عصفت اقتصاديات الدول الكبرى، وتحديد أهم سبل علاج الأزمات في حال حدوثها.

ويخلص البحث في النهاية إلى أن النظام المالي الإسلامي من الناحية النظرية باستطاعته توفير نظام يساهم في تعزيز وتحقيق الاستقرار المالي من خلال وجود ضوابط ومحددات مستمدة من الشريعة الإسلامية لابد من العمل بها.

Abstract:

This study aims to clarify and clarify the most important determinants and controls that achieve financial stability as it has become an increasingly important goal that must be preserved, especially after the statement of the fragility of the traditional system and its cause of financial crises that have hit the economies of major countries, and identify the most important ways to treat crises in the event of their occurrence.

Finally, the research concludes that the Islamic financial system in theory can provide a system that contributes to the promotion and achievement of financial stability through the existence of controls and determinants derived from Islamic law that must be applied

تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية التي كان لها انعكاسات سلبية على استقرار النظام المالي، ومن أهمها أزمة 2008 التي كان مصدرها الاقتصاد الأمريكي وبالتحديد الاستثمارات المالية في قطاع العقار، التي خلفت نتائج كارثية على الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي ككل مبينة فشل النظام الرأسمالي ومبادئه التي تتم وفق أساس ربوي، وتعاملات وهمية رقمية على أساس القمار والمراهنة، وكذلك المشتقات المالية.

في هذا الخضم الواسع، لابد من ضبط المعاملات وفق منهج إسلامي تصحيحي وفق أسس وأساليب قيمة تحقق الاستقرار المالي العالمي وتمنع حدوث الأزمات، فالنظام المالي الإسلامي وكذلك مؤسساته تقوم على مجموعة من القواعد التي تحدد له الأمن والأمان والاستقرار وتقليل المخاطر وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية، وعلى ضوء ذلك يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هي ضوابط ومحددات الاستقرار المالي في النظام المالي الإسلامي؟

وللإجابة على الإشكالية يتم التطرق إلى محورين:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستقرار المالي.

الحور الثاني: ضوابط ومحددات الاستقرار المالي في النظام المالي الإسلامي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستقرار المالي:

يعد الاستقرار المالي من بين أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها كونه يعكس سلامة النظام المالي، ومن خلال هذا المنطلق سنحاول في هذا المبحث الوقوف على ماهية الاستقرار المالي وإبراز أهميته وأهم العناصر التي يبنى عليها.

1. **تعريف الاستقرار المالي:** يعرف الاستقرار المالي بأنه:

- الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادر على تحمل ومقاومة الصدمات دون فتح المجال للعمليات التراكمية التي تعيق تخصيص المدخرات نحو فرص الاستثمار وإتمام معالجة المدفوعات في الاقتصاد.[1]
- كما يعرف بأنه: العمل على تأكيد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما ينضوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز مما ينعكس سلبا على الاقتصاد.[1]

[1] Padoa Schioppa, T, Central banks and financial stability: Exploring a land in between, the transformation of the European financial system, Second ECB central banking conference, European central bank, May 2003, P 269.

ويستدل من خلال التعاريف السابقة على أن الاستقرار المالي هو قدرة النظام المالي على أداء وظائفه بكفاءة وفعالية، وإدارة المخاطر المالية بشكل سليم.

2. **مظاهر عدم الاستقرار المالي:** تجلى عدم الاستقرار المالي في ثلاثة مظاهر هي كالآتي:[2]

أ. **الذعر المصرفي (المالي):** يقصد به تلك الظاهرة التي ينتج عنها حدوث تهافت على سحب الودائع من البنك، فلو رغب كل المودعين في تسييل حقوقهم التي لدى البنك في وقت واحد، فان البنك سيعجز عن ذلك لعدم إمكانية الوفاء بالتزاماته في الوقت ذاته اتجاه مودعيه، فتراجع ثقة هؤلاء في البنك يقودهم إلى التهافت على سحب الودائع وبالتالي تتلاشى احتياطات البنك التي تمثل نسبة من إجمالي هذه الودائع، فلا يستطيع بعدها أن يفي بالتزاماته الخاصة بالسيولة،حينها يتحتم عليه بقوة القانون أن يغلق أبوابه أو يتخذ مسلك لتخطى هاته العقبات. إن التهافت على سحب الودائع من أحد البنوك مسألة واضحة السوء بالنسبة لذلك البنك، ولكن ليس بالضرورة أن يكون لها نفس التأثير على الاقتصاد القومي ككل، غير أن الذعر المصرفي الناتج عن التهافت على سحب الودائع على مستوى النظام المصرفي ككل، مسألة أخرى، فعندما يفقد المودعون ثقتهم في البنوك بصفة عامة، يمكن أن يشل هذا النظام المصرفي والعواقب يمكن أن تكون وخيمة على الاقتصاد، ففي مثل هذه الحالات قد تؤدي إلى وقوع أزمات مصرفية غير متوقعة من شأنها زعزعة الاستقرار المالي؛

ب. **الانهيار المالي:** وهو ما يتعلق بانهيار سوق الأوراق المالية، حيث توفر الأسواق الثانوية السيولة لحاملي الأوراق المالية مباشرة، أولئك الراغبين في تسييل حقوقهم مقابل مشتريات أولئك الذين يرغبون في حيازة هذه الحقوق، وكما هو الحال مع البنوك إذا رغب كل المستثمرين في تسييل أموالهم في الحال، يصبح التسييل مستحيلا، ما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية باندفاع شديد، والنتيجة انهيار سوق الأوراق المالية؛

ج. **عدم استقرار الأسعار:** يمكن أن يأخذ مستوى الأسعار الشكلين المواليين: الارتفاع المستمر في الأسعار الذي يعرف بالتضخم؛ الهبوط المستمر والمتواصل والذي يعرف بالتقلص أو الانكماش. ولكل من التضخم والانكماش تأثيرات سلبية على الإقراض، فالتضخم يخفض من قيمة المال المعد لعملية الإقراض من طرف المؤسسات، بينما يزيد الانكماش في الأسعار من قيمة الأموال المودعة للإقراض، نتيجة لذلك التضخم غير المتوقع أثاره سلبية على المقرضين، وايجابية على المقترضين، والانكماش غير المتوقع له تأثير عكس ما يفعله التضخم، فالتقلص يجعل القروض أكثر خطورة بالنسبة للمقترضين والمقرضين، لذلك يجعل الإقراض أقل جاذبية.

---

[1] Narayanan, S. and Rashmi, D. "Assessment of Financial Stabilité Report : Sveriges Risk Bank", Stockholm School of Economics, 2004, p : 4

[2] أسماء مولاي وآخرون، دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي (الصكوك الإسلامية نموذجا)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، 2019، ص 272.

3. أهمية الاستقرار المالي: تكمن أهمية الاستقرار المالي من خلال ما يلي:[1]

- أن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي، فقد أشار تقرير منتدى الاقتصاد العالمي الذي صدر عام 2008 وحمل عنوان المخاطر العالمية 2008، أن النظم المالية المضطربة وخاصة أزمة الرهن العقاري، تمثل تحديا كبيرا يؤثر على استقرار الاقتصاد لهذا فقد طالب التقرير بزيادة التدخل في أسواق المال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي من خلال شبكة مسؤولين لإدارة المخاطر.
- غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي، ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 أعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن النمو الاقتصادي، ففي مراجعته التي أصدرها في أفريل من نفس العام [2008] ذكر الصندوق أنه كلما زادت حدة الأزمات و طالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي .
- عدم الاستقرار المالي بسبب اضطرابات مالية على نطاق واسع يكون تأثيرها على مستوى الاقتصاد المحلي وعلى المستوى العالمي ،فالاهتزازات المالية تحدث تأثيرا متزايدا على كل من قنوات الائتمان المصرفية في الاقتصاديات المتقدمة .
- نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع الأصعدة، الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ة ممتدة لسنوات بعد حدوثها، وقد وصل الاقتصادي الأمريكي الشهير "هيمان مينسكي " إلى نتيجة مفادها أننا نحاول تحقيق الاستقرار لنظام هش بطبيعته ،وغير مستقر و معرض للازمات.

كما تبرز أهمية الاستقرار المالي من خلال الاهتمام الكبير للمؤسسات الدولية للحفاظ عليه بحكم أن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي، وأصبح الاستقرار المالي أحد أهم الأهداف الأساسية التي يسعى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي إلى تحقيقها للدول الأعضاء، مما الكثير من الحاجات من اجل استعادته ،كما في حالة أزمتي المكسيكي 1994، و النمو الأسيوية 1997 .

المحور الثاني ضوابط ومحددات الاستقرار المالي في النظام المالي الإسلامي:

هناك مجموعة من المحددات الضوابط التي تحكم المعاملات في النظام المالي الإسلامي الذي يقوم على مبادئ مستقاة من الشريعة الإسلامية، منها ما هو وقائي لضمان وحماية الاقتصاد واستقراره، ومنها ما هو علاجي وتصحيحي لإدارة الأزمات.

[1] احمد مهدي بلوافي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة عبد الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2008، ص 72، 73.

I. آليات وضوابط وقائية لتحقيق الاستقرار المالي في النظام المالي الإسلامي:

أولا: تحريم الربا بكل أنواعه.

1. **تعريف الربا:** الربا في أبسط تعاريفه هو: كل فضل يقابله عوض في مبادلة مال بمال من جنسه وهو المشاركة في الغنم دون الغرم، وهو الزيادة في نظير الزيادة في الأجل، فهو كسب خبيث وغير منطقي لأنه يكسب بالنقد، والنقد لا يلد النقد وهو كسب بالانتظار فالزمن هو العامل فيه، وهو في الغالب نوع من البطالة لأنه جني من غير عمل ويؤدي إلى القمار والمراهنات.[1]
2. **أنواع الربا:** ينقسم الربا إلى قسمين:[2]

أ. **ربا النسيئة:** هو الزيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدين نظير التأجيل ودون عوض، أو أن يكون بلا زيادة أصلا. فإذا حان الأجل، وعجز المقترض عن الوفاء طلب لمقرض الزيادة، وقد يتكرر هذا عدة مرات، فتضاف الزيادة ويتضاعف الدين.

ب. **ربا البيوع(الفضل):** هو مبادلة الشيء بجنسه مع الزيادة (سواء كما أو نوعا)، فعن عباس بن الصامت قال :قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير، والتمر بالتمر والملح بالملح، مثلا بمثل، سواء بسواء يدًا بيد، فإن اختلفت هذه الأمثال فبيعوا كيفما شئتم إذا كان يدًا بيد ". ومن هذا الحديث يتبين لنا أن الربا لا يقتصر على المعاملات النقدية فقط، بل يقع نتيجة مبادلة السلع بمثيلتها والتي لا تجوز إلا إذا تساوت الكميات المتبادلة وكان التبادل فوريا.

3. **حكم تحريم الربا:**

أجمع أهل العلم على تحريم الربا واستدلوا في ذلك من كتاب الله وسنة رسول الله صلّى الله عليه وسلم:[3]

- **من الكتاب:** نظّم القرآن أهم فصول حفظ مال الأمة في العديد من الآيات، كما بين إبطال وسيلة كانت من أسباب ابتزاز الأغنياء أموال المحتاجين إليهم وهي المعاملة بالربا، وفي ما يلي عرض لبعض الآيات الدالة على تحريم الربا:

ٱلَّذِينَ □

□ □ □ □ □ ﷺ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ َالبقرة: ٢٧٥.

- **من السنة النبوية:** وردت عدة أحاديث عن النبي صلّ الله عليه وسلم من قول أو فعل دلّت على تفسير الربا بما هو أعم من ربا الجاهلية، ومن هذه الأحاديث، حديث أبي سعيد الخدري عن

---

[1] بلقيس عياشي دنيا زاد، محفوظ جبار، أهمية الالتزام بالضوابط الشرعية في الحد من الأزمات المالية، -دراسة تطبيقية على سوق دبي المالي للفترة 2006-2016-، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الثاني، ديسمبر 2018، الجزائر، ص121.

[2] ميلود زيد الخير، ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة عمار ثليجي بالاغواط، ص 4-5.

[3] بلقيس عياشي دنيا زاد، محفوظ جبار. مرجع سابق، ص121.

الرسول صلّ الله عليه وسلم أنه قال: **(الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل سواء بسواء، يدا بيد فمن زاد وازداد فقد أربى، الآخذ والمعطي في ذلك سواء فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد).**

إن إلغاء الربا يترتب عليه إلغاء لكافة آثاره المدمرة للمجتمعات والمسببة للأزمات، ومنها:

- إلغاء الفوائد المضاعفة والمديونيات المتفاقمة.
- إلغاء البيع بالهامش والمؤشرات، وبيع الديون، وصرف المليارات الموجهة إليها إلى أغراض حقيقية تنفع الناس، وتزيد في رفاهيتهم.
- خفض الأسعار نتيجة لخفض التكاليف وما يترتب على ذلك من زيادة في الإنتاج والتشغيل، وبالتالي خفض معدلات البطالة والكساد.

ثانيا: آلية التعامل مع القيم الحقيقة والنهي عن التعامل مع الوهمية منها.

حرمت الشريعة الإسلامية بعض الممارسات والمعاملات المشتملة على قدر عال من الخطر والغرر، والتي قد تأخذ صورة المقامرة التي تؤدي إلى الاختلالات والأزمات المالية كبيع مالا تملك والبيوع الصورية والوهمية وبيع الديون التي كانت سببا في إحداث الأزمة المالية 2008، ومن أمثلة ذلك:[1]

أ. **النهي عن بيع ما في بطون الأنعام** لنهي الرسول ﷺ عن ذلك، فما رواه مالك بن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال: " لا ربا في الحيوان وإنما نهى من الحيوان عن ثلاثة: المضامين، الملاقيح، وحبل الحبلة".

ب. **النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحها:** حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر ﷺ: أن رسول الله ﷺ (نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، نهى البائع والمبتاع).

ج. **النهي عن السوم على السوم:** لما له أثر في كبير في إحداث التضخم والأزمات، لقوله ﷺ: " لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، ولا يسوم على سوم أخيه،.."

د. **النهي عن بيع الحصاة:** وهو البيع بإلقاء الحجر، وكان معروفا في الجاهلية، وورد النهي عنه لأنه من الغرر، وشبيه بالمقامرة، فقد روى أبو هريرة -ﷺ- (أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر).

هـ. **النهي عن النجش:** وهو الزيادة في ثمن السلعة دون قصد شرائها؛ إنما بقصد ترويجها وإيقاع المشترين لها في الخطأ لقوله ﷺ (...ولا تناجشوا...).

---

[1] بالاعتماد على :

- عبد السلام بالعقون ، تشخيص وإدارة الأزمات المالية من خلال القرآن والسنة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، العدد 56، كانون الثاني، يناير 2017، الجزائر، ص 60-61. متاح على الموقع: https://kantakji.com/3636/

- عبد الناصر براني، إدارة الأزمات المالية العالمية - مدخل مقارن بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي-، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الأمية عبد القادر للعلوم الإسلامية، ص 223-224-225.

و. **النهي عن البيع دون تقابض:** حيث أصبحت الصبغة التي يعرف بها الاقتصاد العالمي اليوم أنه اقتصاد مبني على الوهم ومستندات مالية لا مقابل حقيقي لها، من خلال سيل من المضاربات لا مقابل فعلي للمورد، فهذه الإشكالية يرفضها النظام المالي الإسلامي، حيث أن التاجر إذا أشترى بضاعة ولم يستلمها فلا يسمح له ببيعها والربح منها وإن كان يملكها بالعقد، لأنه سيبيع ما لا يملك.

ز. **النهي عن بيع الدين بالدين:** أو ما يعرف ببيع الكالئ بالكالئ المنهي عنه وهو بيع المؤخر الذي لم يقبض بالمؤخر الذي لم يقبض، ويدخل في هذه الصورة بيع الديون الغير مرجوة السداد في شكل أوراق مالية تتداول في السوق المالي مقابل أسعار فائدة، وما لهذه التقنية من آثار وتداعيات من خلال تسببها في الأزمات عند توقف المدين عن السداد وقيام الدائن برفع سعر الفائدة، فهذا كله محرم في الاقتصاد الإسلامي، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الأزمات.

ح. **النهي عن التدليس:** والتدليس هو إخفاء العيب مع عدم اشتراط البراءة منه؛ وذلك لحديث النبي ﷺ (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما).

ط. **النهي عن بيع الغرر:** والغرر هو الجهالة في أي من عناصر البيع؛ مثل أن يبيع شيئا غير موجود عند البيع، ومنه المقامرات بأنواعها وهو منهي عنه لحديث ابي هريرة ﷺ (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر).

ي. **النهي عن الاحتكار:** وهو استيراد السلع التي يحتاجها الناس من مكان إنتاجها، ثم الامتناع عن بيعها مدة من الزمن؛ بقصد بيعها بثمن مرتفع، قال ﷺ: (الجالب مرزوق والمحتكر ملعون).

ثالثا: قاعدة المشاركة في الربح والخسارة:

يستند النظام المالي والاقتصادي الإسلامي إلى قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، ويحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة الغنم بالغرم، والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل وفق ضابط العدل والحق، وبذل الجهد هذا يقلل من حدة أي أزمة حيث لا يوجد فريق رابح دائماً أبداً وفريق خاسر دائماً أبدا، بل المشاركة في الربح و في الخسارة وقد وضع الفقهاء والعلماء المتخصصون مجموعة من عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي التي تقوم على ضوابط

شرعية، من هذه العقود (صيغ التمويل بالمضاربة وبالمشاركة وبالمرابحة وبالاستصناع وبالسلم، الإجارة، المساقاة وغيرها).[1]

ثالثا: آلية إقامة وتحريم الاكتناز:

تعتبر الزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام التي حث الله عليها وتوجب للفقراء والمحتاجين والمساكين وغيرهم، وفي المقابل حرم الله الاكتناز لما فيه من تعطيل للطاقات والجحود والقبض على أرزاق الناس:

أ. **إقامة الزكاة:** الزكاة من أهم وسائل معالجة الفقر ورعاية الفقراء والمحتاجين، بقص جزء ضئيل من أموال الأغنياء للذين لا دخل لهم، فهي من الوسائل الملزمة للدفع مثل نظام الإرث وتقسيمه، وصدقة عيد الفطر والأضحية، وصدقات التطوع والوصية، والكفارات المالية والنذر والوقف، وكلها تهدف لإعادة تدوير الثروة داخل المجتمع من أجل خلق التوازنات والتقليل من التفاوت، وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي، فالزكاة فريضة مالية تؤخذ من الأغنياء وترد للفقراء وتجب بشروطها في مال المسلم، فهي أفضل وسيلة لمحاربة الاكتناز وتكديس الأموال، كما أن هناك كثير من الباحثين أكدوا دور الزكاة في حلقات الاستهلاك والاستثمار والادخار، والبطالة والفقر، ومن أهم الآثار الاقتصادية للزكاة:

- إقامة هذه الفريضة تحصيلا و توزيعا ، يزيد في الطلب الاستهلاكي بسبب نقل الدخول إلى الشرائح ذات الميول الحدية العالية الاستهلاك .
- زيادة الطلب الاستثماري ،إذ أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية سوف تزيد من طلب منتجيها على مدخلات الإنتاج بهدف التوسع في إنتاجها و هذا يعني أن الزيادة سوف تدفع إلى معالجة البطالة
- تدفع زكاة المزكي على الاجتهاد في نماء ثروته الفعلية، وإلا فأنها تتناقص بشكل دوري.
- تعمل الزكاة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية و تخصيص موارد المجتمع بحسب الحاجات الحقيقية لأبنائه ،بحيث أن تركيز الثورة في يد الأغنياء يجعل الفقراء يستفيدون و يحصلون على حاجياتهم .[2]

ب. **تحريم الاكتناز:** الاكتناز هو المال الذي جمع و حبس منعت منه حقوقه كالزكاة و الصدقة ،وقد جاء التحريم في كتاب الله العزيز □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

[1] مشتاق محمد السبعاوي وآخرون، الإستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي - دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد صادرة عن جامعة كركوك، المجلد 2، العدد 2، العراق، 2012، ص75.

[2] عبد العزيز زايدي، محمد بلعسل، المقاربة الإسلامية في معالجة الأزمات المالية والاقتصادية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 6، العدد2، جوان 2021، ص 468، 469. بتصرف.

□ □
□ ً التوبة: ٣٤ - ٣٥، و حكمة الإسلام من هذا التحريم تظهر حلية في كونه عملا يقوم على تعطيل الأموال و استثمارها و تداولها قصد جلب المنافع ، لذالك لأن هذا التداول هو الذي يولد الرخاء الاقتصادي بين أفراد المجتمع ؛لأن دوران المال في الأيدي يعود بالنفع على الجميع ،خلافا لكنزه الذي يحجب منفعته عن الآخرين ولا يستفيد منه الكانز.[1]

رابعا: تحريم نظام المشتقات المالية.

تعرف المشتقات المالية بأنها: أدوات مالية ترتبط بأداة مالية معينة أو مؤشر أو سلعة والتي من خلالها يمكن بيع أو شراء المخاطر المالية في الأسواق المالية. أما قيمة الأداة المشتقة فإنها تتوقف على سعر الأصول أو المؤشرات محل التعاقد، وتستخدم المشتقات المالية لعديد من الأغراض وتشمل إدارة المخاطر والتحوط ضد المخاطر والمراجحة بين الأسواق وأخيرا المضاربة كما تتعدد المشتقات المالية حيث تشتمل على عقود الخيارات والعقود المستقبلية والعقود الآجلة...[2]

حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية الذي يقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، ولقد صَّنف فقهاء الاقتصاد الإسلامي هذه المعاملات على أنها من المقامرات المنهي عنها شرعًا وقد أكد الخبراء من علماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة هو نظام المشتقات المالية؛ لأنها لا تسبب تنمية اقتصادية حقيقية، بل هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار، وكذلك فإنها تتسبب بالانهيار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بهذا النظام[3].

خامسا: آلية تبني الأخلاق الإسلامية في المعاملات المالية.

باعتبار أن من أهم أسباب الأزمات هي السلوكيات الغير أخلاقية للمتعاملين في المجال المالي، وبذلك يجب جعل الاقتصاد أخلاقيا بوضع الأسس التي تستند إلى الأخلاق الحميدة في التعاملات المالية وذلك من خلال:[4]

أ. **التحلي بالصدق وتجنب الكذب:** لقد حث الإسلام المسلمين على الصدق، وحذرهم من الكذب، وخص التجار منهم لاحتكاكهم بعامة الناس كثيرا، مما يحرضهم على ترويج السلع

---

[1] عبد العزيز زايدي، محمد بلعسل، المقاربة الإسلامية في معالجة الأزمات المالية والاقتصادية، مرجع سابق، ص470. بتصرف.

[2] صبرينة عتروس، سهيلة عتروس، واقع البدائل الشرعية للمشتقات المالية في ضوء منتجات الهندسة الإسلامية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الثاني، ديسمبر 2015، ص89.

[3] احمد فراس العوران، الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا- الولايات المتحدة الأمريكية- ط1، 2012، ص281.

[4] مصطفى إسماعيل اردوان، الأزمة الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي (الوقاية والعلاج)، المؤتمر الحادي عشر بعنوان الأزمة الاقتصادية المعاصرة - أسبابها وتداعياتها وعلاجها-، جامعة جرش الأهلية، الأردن، 2010، ص 4-5. بتصرف.

بما ليس فيها، فيقعون في الكذب الذي هو آفة الأسواق المالية. يقول ﷺ: " التاجر الصادق الأمين من النبيين والصديقين والشهداء ".

ب. **الأمانة وعدم الغش:** أمر الإسلام التاجر المسلم بالتزام الأمانة مع نفسه، ومع غيره، ونهاه عن دقيق الغش وجليله، وحذره من الخيانة التي هي صفات المنافقين، فلا تجتمع الأمانة والخيانة لأنهما نقيضان، فعن رسول الله ﷺ قال: " لا يجتمع الصدق والكذب جميعا، ولا تجتمع الخيانة والأمانة جميعا".

فعلى التاجر المسلم أن يكون أمينا، ناصحا لا غاشا، يبين عيوب السلعة، ولا يكتمها، واصفا السلعة بما فيها، لا بما ليس فيها، وعليه ألا يطفف في الميزان والمكيال. يقول رسول الله ﷺ: " المسلم أخو المسلم ولا يحل لمسلم باع من أخيه عيبا إلا بينه له"

ج. **السماحة والتسيير وعدم المضايقة والتعسير:** إن السماحة في المعاملات المالية أمر مطلوب من التاجر المسلم؛ إذ بها تستقر المعاملات الاقتصادية، وتكون التوسعة على الناس. يقول ﷺ: " رحم الله رجلا سمحا إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى".

د. **ألا يكون الاستثمار في المحرمات:** إن التاجر المسلم مأمور بالاتجار في العقود الاستثمارية المشروعة؛ كالبيع والمشاركة والمضاربة والسلم والمرابحة وغير ذلك، من العقود التي فيها نفع للطرفين واقتصاد حقيقي، وفي الوقت نفسه الإسلام نهاه عن الاتجار في المحرمات؛ كالربا والقمار وأكل أموال الناس بالباطل وغيره من المعاملات التي تسمن طرفا، وتوهن طرفا أخر.

وتعد الأخلاق أصلا متأصلا في العملية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، فلا اقتصاد بلا أخلاق. ووجود الأخلاق في الميدان الاقتصادي يجعل منه فضاء إنسانيا، وسياجا له ضد الرذيلة والانحراف. ويعد تبني هذا الميثاق الأخلاقي عنصر نجاح للعملية الاقتصادية في كل مستوياتها.

II. الآليات التصحيحية والعلاجية للأزمات المالية من منظور إسلامي:

أولا: آليات الدولة في تصحيح وعلاج الأزمات المالية :[1]

1. **ضخ السيولة النقدية في الأسواق المالية:** وتأتي هذه الخطوة لمقابلة السحوبات النقدية من المودعين، وتوفير السيولة النقدية للمصانع والشركات التي تحتاج إلى تمويل من البنوك لتمويل العمليات الإنتاجية، وإن كان لها مخاطرها على التضخم النقدي؛
2. **إلزام البنوك بالتوقف عن بيع الديون:** لأن بيع الديون محرم في الشريعة الإسلامية؛

[1] حسن محمد الرفاعي، دور الفكر الإسلامي في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة، مؤنمر الأزمة المالية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان 2009، ص 9، 10.

3. **إلزام البورصات بالتوقف عن المخالفات الشرعية:** والتي منها البيع على الهامش والبيع على المكشوف والعمليات الآجلة وبيع السندات الربوية، وهذه جميعها تندرج ضمن صور المعاملات المالية المحرمة، وإلزامها بالتزام ضوابط الاستثمار الشرعي؛
4. **إلزام بالتوقف عن خلق النقود:** حيث تقوم البنوك بالإقراض بضعف ما لديها من ودائع، مع منع بالإقراض مقابل السندات لقيامه على الربا، واستخدام صكوك الاستثمار كأداة مالية لتمويل الحكومات الكبرى بديله عن السندات بفائدة؛
5. **إلزام المؤسسات المالية باستخدام التمويل الإسلامي:** وهي التي تعتمد في المصارف الإسلامية من مرابحات ومشاركات واستصناع وما شابها من صيغ التمويل المشروعة البعيدة عن الربا؛
6. **إيجاد جهاز رقابي لمراقبة الأسواق:** ويشبه هذا الجهاز وظيفة المحتسب الذي كان سائدا في الدولة الإسلامية؛ والذي يعرف بأنه "الشرطة الموكلة بالأسواق"، والذي يتعامل مع المنكرات سواء أكانت غير اقتصادية؛ مثل التعامل بالربا أو أكل الرشوة، أو إجراء العقود المحرمة، أو كانت غير اقتصادية، مثل بقية المنكرات الأخرى التي تظهر على مرتادي الأسواق؛
7. **نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي:** والتي تظهر منها الدعوة إلى الالتزام بضوابط الاستثمار والإنتاج و التوزيع و الاستهلاك وفق مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية؛
8. **اعتماد سياسة ضريبية عادلة:** تفرض على القادرين، وتسهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي.

ثانيا: آلية تدخل الدولة ممثلة في البنك المركزي الإسلامي[1]

إن كفاءة النظام النقدي وجريان الأحكام الشرعية في النقود وتجلي آثارها المرغوبة في الحياة الاقتصادية ليس رهينا بالنقود المعدنية، أو أي شكل تاريخي آخر، إنما هو رهين بسلطة نقدية إسلامية أمينة، تنفذ أحكام الله تعالى في النقود وتعمل على تحقيق التناسب بين المتداول النقدي والعرض السلعي، بما يضمن استقرار قيمة الوحدة النقدية باستمرار، والأمان من الأزمات، وعندئذ فقط يتوافر المناخ الملائم حقوقيا واقتصاديا ليس للتعامل المرضي فحسب وإنما لسائر وجوه الفاعلية الاقتصادية.

وتتدخل الدولة من خلال مجموعة من الإجراءات التي تتخذها لإدارة كل من النقود و الائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، والهدف من ذلك هو تحقيق الاستقرار العام للاقتصاد بالمحافظة على ثبات واستقرار قيمة النقود في الأسواق الداخلية والخارجية والمحافظة على سعر صرفها، وفي النظام الاقتصادي الإسلامي تؤدي السياسة النقدية من خلال أهم جهاز و هو البنك المركزي دورا أساسيا، عن طريق استخدام جميع الأدوات (المكيفة بصيغة مشروعة) والمتاحة في

[1] براني عبد الناصر، مرجع سابق، ص235،234.

النظام الاقتصادي التقليدي باستثناء سعر الخصم وسعر الفائدة و بعض الأدوات الأخرى المستحدثة التي تقوم على سعر الفائدة، أما باقي السياسات الأخرى كعمليات السوق المفتوحة لبيع وشراء السندات الحكومية اللاربوية كسندات المقارضة، وترشيد سياسات الائتمان و التمويل، وتحديد أسقفها في صيغ التمويل المشروعة كالمرابحات والمشاركات ...الخ، وتحديد نسبة احتياطي السيولة في البنوك، ومبادلة العملات ومراقبة أسعار الصرف و الإقناع الأدبي، كل هذه الأدوات لها فاعلية أكبر من تلك التي نلحظها على النظام المالي التقليدي، إذ من لا يتناقض مع مبادئ الشريعة الإسلامية هو إسلامي بطبعه مهما كان مصدره وضعيا أو غيره، لان الأصل في الأشياء الحلال إلا ما حرمه الله عز و جل .

الخاتمة:

وفي ختام ورقتنا البحثية يمكننا التأكيد على أن النظام المالي الإسلامي بما يحمله في جوانبه المالية والاقتصادية والمصرفية من ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء قادر على احتواء مختلف الأزمات المالية وتحقيق قدر من التوازن الاقتصادي والمالي من خلال آليات وضوابط مختلفة منها ما هو وقائي لضمان وحماية الاقتصاد متمثل في:

- النهي عن الربا والمقامرة، والمخاطر العالية الغير مبررة؛
- المشاركة في الربح والخسارة؛
- وتجنب بيع الديون والمجازفات ومختلف المعاملات الوهمية؛
- التحلي بالأخلاق الفاضلة..

ومنها ماهو علاجي وتصحيحي المتمثل في دور الدولة في تصحيح وعلاج الأزمات من خلال ضخ السيولة النقدية في الأسواق، إلزام مختلف المؤسسات المالية بالضوابط الشرعية واستخدام عقود التمويل الإسلامي....، إضافة لتدخل الدولة المتمثلة في البنك المركزي الإسلامي لإدارة كل من النقود و الائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد لتحقيق الاستقرار المالي.

قائمة المراجع:

- مراجع باللغة العربية:

1. أحمد فراس العوران، الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا- الولايات المتحدة الأمريكية- ط1، 2012.
2. أحمد مهدي بلوافي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة عبد الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2008.
3. أسماء مولاي وآخرون، دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي (الصكوك الإسلامية نموذجا)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، 2019.
4. بلقيس عياشي دنيا زاد، محفوظ جبار، أهمية الالتزام بالضوابط الشرعية في الحد من الأزمات المالية، -دراسة تطبيقية على سوق دبي المالي للفترة 2006-2016-، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الثاني، ديسمبر 2018، الجزائر.
5. حسن محمد الرفاعي، دور الفكر الإسلامي في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة، مؤنمر الأزمة المالية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان 2009.، 10.

6. صبرينة عتروس، سهيلة عتروس، واقع البدائل الشرعية للمشتقات المالية في ضوء منتجات الهندسة الإسلامية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الثاني، ديسمبر 2015.
7. عبد السلام بالعقون، تشخيص وإدارة الأزمات المالية من خلال القرآن والسنة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، العدد 56، كانون الثاني، يناير 2017، الجزائر.
8. عبد العزيز زايدي، محمد بلعسل، المقاربة الإسلامية في معالجة الأزمات المالية والاقتصادية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 6، العدد2، جوان 2021.
9. عبد الناصر براني، إدارة الأزمات المالية العالمية - مدخل مقارن بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي-، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الأمية عبد القادر للعلوم الإسلامية.
10. مشتاق محمد السبعاوي وآخرون، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي - دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد صادرة عن جامعة كركوك، المجلد 2، العدد 2، العراق، 2012.
11. مصطفى إسماعيل اردوان، الأزمة الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي (الوقاية والعلاج)، المؤتمر الحادي عشر بعنوان الأزمة الاقتصادية المعاصرة - أسبابها وتداعياتها وعلاجها-، جامعة جرش الأهلية، الأردن، 2010.
12. ميلود زيد الخير، ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة عمار ثليجي بالاغواط.

- مراجع اللغة الإنجليزية

Padoa Schioppa, T, Central banks and financial stability: Exploring a land in between, the transformation of the European financial system, Second ECB central banking conference, European central bank, May 2003, P 269.

Narayanan, S. and Rashmi, D. ''Assessment of Financial Stabilité Report : Sveriges Risk Bank'', Stockholm School of Economics, 2004, p : 4

- المو اقع الإلكترونية

https://kantakji.com/